

مسودة للملاحظات

مناشدة المجتمع المدني الفلسطيني للمجتمع الدولي
لإحترام حقنا في تقرير مصيرنا في نظام الدعم الدولي

إعداد: مؤسسة دالية
رام الله، فلسطين
info@dalia.ps
+972-2-298-9121
www.dalia.ps

قاموس المصطلحات

فاعل المساعدة: شخص أو مؤسسة عاملة في نظام المساعدات الدولية التنموية أو المساعدات الإنسانية أو في مجال آخر من مجالات نظام المساعدات الدولية.

مستلم المساعدة: شخص أو مؤسسة إستلم دعم ماديا لتنفيذ أنشطة تنموية أو إنسانية أو يستفيد بطرق مباشرة أو غير مباشرة من هذا الدعم.

المجتمع المحلي: والمعروف أيضا ب"القطاع الثالث" وذلك لتمييزه عن القطاعات العامة أو الحكومية والقطاع الخاص. المجتمع المحلي مكون من نشطاء أفراد ومؤسسات عادة ما يعملون بشكل تطوعي لخدمة المصلحة العامة.

المساعدات التنموية: مساعدات مدعومة من قبل الحكومات لأهداف تنموية طويلة الأمد. وهي مشروطة بالغالب.

المانح: : شخص أو مؤسسة تمنح مساعدات مادية لضمان رفاهية المستفيدين. المقصود في سياق هذه المسودة الدول والحكومات المانحة.

المجتمعات المدنية القاعدية: أشخاص ومؤسسات تقوم بأعمال المجتمع المدني ضمن مجتمعها المحلي وعادة بشكل تطوعي وهي بذلك تختلف عن مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وكوادرها المهنية.

المساعدات الإنسانية: مساعدات مدعومة من قبل حكومات وهي موجهة للإغاثة والطوارئ وقصيرة الأمد. وتحكمها الأعراف والمبادئ الدولية كالنزاهة والحيادية.

المنظمات الدولية الغير حكومية: وهي تعمل في سياق بلدان عدة وفي الغالب في غير موطنها الأم.

المنظمات الغير حكومية: هي منظمات غير ربحية تعمل في الصعيد الوطني أو المحلي.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر والتقدير للدكتورة نورا مراد لستر المؤسسة والمديرة التنفيذية السابقة لمؤسسة لدالية على قيادتها لهذه الدراسة وكتابة التقرير. ونشكر أيضا جميع الذين شاركوا ودعموا ورشاش العمل (أنظر ملحق ب لقائمة الكاملة). وشاركوا في عملية المطالبة بحقوقهم من خلال تبادل الخبرات والامال في إحداث التغيير. كذلك فإن هذا المشروع لم يكن ممكنا بدون أولئك الذين ساعدوا في تسجيل الملاحظات خلال ورشاش العمل: رنده هلال، هداية شيمون، شاهرة شلبي، عبدالفتاح أبو سرور، تحرير عتيق، منى خضر، إفراج سعدي و ليزا بنغالي. والمتطوعو البحث الذين ساعدوا في تصميم منهجية البحث وفي تحليل نصوص ورشاش العمل: رنده هلال، خليل نخلة، ليزا بنغالي، عزة الشعبي، رامي حناوي، وئام حمودة، محمد خلف وصبري. ونعرب عن إمتناننا لجهود المتطوعين الذين ساهموا بشكل كبير في تصميم البحوث والتعليق عليها في التقرير: كرستينا برمنهارمز، برشان ثلاياز نجم، عامر شوملي (رسومات الكرتون)، مورغن كوبر، عبدالله دكيدك، و تيربو دزاين.

الشكر أيضا لأولئك الذين قاموا بالتعليق على مسودات سابقة من هذا التقرير: بيتر شافر، كاترين لستر، روبن مايرز، كلير شوتن، كاترين سميث، بوخن ستول. والذين سنحوا فرصا لتقديم الأفكار الواردة في هذا التقرير: لقاء مؤسسة سينرجوس للزملاء العالميين في نميبيا والملتقى العالمي للعطاء الإسلامي في قطر.

تمهيد : إصلاح "المساعدات" لتمكين التنمية

تقدم هذه الورقة تقريراً عن البحث الذي هو جزء من محاولة من جانب الجهات العاملة من قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني للمناداة بتحسين نظام المساعدات الدولية، التي، من وجهة نظر مؤسسة دالقي، لا تحترم حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

ويتناول التقرير في المقام الأول المجموعات العاملة في المساعدات الدولية—وهم مجموعة متنوعة من الناس ذوو حسن النية عموماً والذي كثيراً ما يقدمون جهوداً ونضحيات شخصية كبيرة لمعالجة الفقر والمشاكل العالمية الأخرى. ونظراً لحسن نواياهم، فمن المفهوم حين يقولون، "على الرغم من أننا قد لا نكون مثاليين، نحن نقوم بأفضل ما نستطيع." لكن هذا الموقف يدافع بشكل خاطئ عن الأفراد بدلاً من التركيز على المشاكل داخل النظام. إنه يخنق التعلم ويحبط الإصلاح التي تشتد الحاجة إليه.

تناشد الورقة أيضاً المجتمع المدني الفلسطيني وغيره من المجتمعات المدنية التي تعتمد على المساعدات في جميع أنحاء العالم. كمتلقين للمساعدات، حيث يلعب الفلسطينيون دوراً حاسماً في نظام المساعدات؛ لا يمكن للإظام البقاء على حاله دون مشاركتهم، ولا يمكن أن يتغير دون قيادتهم.

أليس من المفترض على هذا الدعم أن يساعد؟

المساعدات مقابل العطاء	
المساعدات الرسمية (موضوع هذه الورقة) تختلف عن العطاء، الذي يشير إلى الأفراد أو المنظمات الذين يساهمون بمواردهم الخاصة بشكل استباقي ومتعمد لخدمة قضية من اختيارهم.	يبدو أن لا أحد راضٍ حقاً عن نظام المساعدات الدولية كما هو. فالانتقادات من قبل المفكرين في مجال التنمية تنتشر بسرعة حتى لا يكاد يكون هناك الوقت لقراءتها، ناهيك عن تنفيذ توصياتها. ¹ يركز بعض النقاد على الكمية الهائلة من الأموال التي تنفق من دون تخفيض مقابل لحالة الفقر؛ في حين يركز البعض الآخر على التباين في تطبيق المعايير الدولية ضمن ممارسة المانحين العملية، ما يقوض من فعالية واستدامة نتائج التنمية.
يشارك معظم الناس في المساعدات الرسمية إما كمواطنين لحكومات متلقية للمساعدات، أو كدافعي ضرائب لحكومات تقدم المساعدات. ويمكن تحويل هذه المساعدات الرسمية (1) من حكومة إلى حكومة كدعم للميزانية أو تمويل مشاريع (مباشرة أو عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو الأمم المتحدة)؛ (2) من حكومة إلى منظمة أهلية دولية إما لتنفيذ مشاريع أو لإعادة المساعدة لمنظمات أهلية وطنية (أو محلية)؛ أو (3) مباشرة من حكومات إلى منظمات أهلية وطنية في الدول المتلقية.	رداً على ذلك، فقد بدأ المانحون الدوليون باتخاذ خطوات من أجل تحسين أدائهم، منها: إعلان باريس، خطة عمل أكرا، وغيرها من المبادرات الإنمائية تعبر عن خطوة رئيسية نحو الاعتراف بالحاجة إلى نماذج جديدة في التنمية الممولة بالمساعدات. ولسوء الحظ، في حين أن إجراءات تنسيق ومواءمة المساعدات قد بدأت، يبدو أنها فقط تضيف مستوى آخر من البيروقراطية إلى نظام معقد بالفعل.

والأهم من ذلك أن التنسيق الموجود عادة ما يكون بين المنظمات الدولية الكبيرة، وليس بين هذه المنظمات وحكومات الدول المتلقية والمجتمع المدني المتلقي.

مجموعات المجتمع المدني في الدول المتلقية غير راضين أيضاً، لكن أصواتهم، في معظمها، لم تعطى مجالاً في الخطاب العالمي. قد يكون أحد الأسباب أن المتلقين يسكتون أنفسهم خوفاً من إغضاب المانحين الذين يعتمدون عليهم. وقد يكون سبب آخر أنه حين يقومون بالشكوى، لا يتغير إلا القليل. نحن نرى أن المجتمع المدني المتلقي، لا سيما مؤسسات المجتمع المدني المحلي المؤلفة من الفقراء الذين يعملون بشكل جماعي لخدمة مجتمعاتهم المحلية، يمكنه أن يقدم نظرة فريدة وقيمة إلى مشاكل نظام المساعدات الدولية الراهن.

كشف العواقب غير المقصودة للاعتماد على المساعدات

¹ أنظر الملحق ب للقراءات الموصى بها.

منذ إنشائها كأول مؤسسة مجتمعية فلسطينية في عام 2007، كانت مؤسسة دالية تسمع الشكاوي ضد نظام المساعدات الدولية من مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني. ويبدو أن العديد من السياسات والإجراءات، في حين ربما تُبرر من وجهة نظر المانحين، لها تأثير ضار على قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في أن يكون مسؤولاً أمام مجتمعاته المحلية ويكون مستداماً.

<p>في الواقع، تأسست مؤسسة دالية على أساس البحوث التي أجراها مؤسسيها في 2005-2006 والتي سعت إلى فهم أعمق لمشكلة الاعتماد على المساعدات الدولية. وحتى في ذلك الحين، دافع عدد قليل من أكثر من 150 من نشطاء المجتمع المدني والعاملين في التنمية، الذين تمت مقابلتهم، عن نظام المساعدات. وقد اشتكى معظمهم عن الأجنداث المدفوعة من الجهات المانحة، وإهدار الموارد، والممارسات الاحتياطية (سواء من جانب المانحين أو المتلقين من المنظمات الأهلية)، وصعوبة الوصول إلى تلك المساعدات من قبل النشطاء المحليين الذين هم في أفضل وضع لتقديم مساهمات حقيقية على أرض الواقع.</p>	<p>من هي الجهات العاملة في المساعدات؟</p> <p>تشمل الجهات العاملة على تقديم المساعدات المانحين الحكوميين، والهيئات المتعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي)، والمنظمات الأهلية الدولية، والمنظمات الأهلية الوطنية، والمنظمات المجتمعية المحلية (المجموعات المحلية المنظمة بشكل رسمي أو غير رسمي)، وشبكة وكالات التنمية للربح، والاستشاريين، والبائعين، وغيرهم الذين يخدمون نظام المساعدات ويستفيدون منه. الحكومات المحلية، والمهنيون والجمعيات الصناعية و"المستفيدون" يلعبون أيضاً دوراً هاماً في نظام المساعدات. عموماً، يمثل المانحون الدوليون الجهة التي تعطي، في حين يمثل المانحون المحليون الجهة التي تتلقى.</p>
--	---

الجدير بالذكر أن معظم الذين تمت مقابلتهم قالوا أن هناك حاجة إلى المساعدات الدولية، على الرغم من عواقبها السلبية غير المقصودة. لكنهم قالوا أن إدارة المساعدات تتم حالياً بطريقة تضعف المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تفويض الأجنداث وتجاهل القيادة وإحباط المبادرة المحلية. على المدى الطويل، يصبح هناك عدم ثقة في المؤسسات المحلية لأن المجتمعات تنظر إلى المنظمات الأهلية بأنها تخدم أجنداث المانحين الأجنبية، بدلاً من المحلية.

بطبيعة الحال، بعض الجهات المحلية الهامة لا تعتقد أن عواقب المساعدات تكون "غير مقصودة". ويشير أولئك إلى الدوافع السياسية غير المتوازنة وغير العادلة للمانحين (خاصة الغربيين) والحوافز الاقتصادية لخدمة المصالح الذاتية التي هي في صلب نظام المساعدات. ويعتقدون أن المساعدات إلى فلسطين، وكذلك المساعدات إلى الشعوب الأخرى التي تعتمد على المساعدات في جنوب الكرة الأرضية، هي ظالمة ومهينة للكرامة البشرية بشكل متعمد، ويقترحون ببساطة أن نرفض المساعدات (خصوصاً الدعم لميزانية السلطة الفلسطينية، ولكن أيضاً المساعدات للمجتمع المدني). وهناك آخرون، في حين يسلمون بأن المانحين يمثلون الحكومات ذات المصالح السياسية التي لن تتغير بسهولة، يعتقدون أنه يمكن إصلاح بعض سياسات وإجراءات المساعدات، وبالتالي تحسين أثر المساعدات بشكل كبير - على الأقل في المدى القصير.

في 2009-2010، من أجل المضي قدماً في النقاش الدائر حول المساعدات الدولية وماذا بإمكاننا نحن الفلسطينيين أن نفعل نظراً لاعتمادنا عليها، أخذت مؤسسة دالية زمام المبادرة لتشجيع المجتمع المدني الفلسطيني على التعامل مع المانحين الدوليين كأطراف متساويين، على علم بحقوقهم، معبرين عن احتياجاتهم بكرامة، ومتجاوزين الموقف غير الدقيق والمهين للإنسانية نظراً للتبعية، بأن "ليس لدينا خيار سوى قبول المساعدات وفقاً لشروطهم." تعطي هذه الورقة تقريراً عن المرحلة الأولى من هذه المبادرة، والتي كانت عبارة عن أبحاث لتمكين مؤسسات المجتمع المدني المحلي من التعبير عن تجاربهم واعتراضاتهم ومقترحاتهم بخصوص المساعدات الدولية. وسوف تأخذ بقية المبادرة شكلاً كاستجابة لقراء هذه الورقة.

هل المانحون الدوليون على استعداد لسماع آراء الفلسطينيين؟ هل يتقبلون النقد، حتى لو لم يعبر عنه بشكل دبلوماسي أو كان مبنياً على فهم غير كاف لنظام المساعدات؟ هل باستطاعتهم التفكير في أن بعض العمليات الشائعة في المساعدات الدولية بإمكانها فعلياً أن تحدث الضرر؟

ومن جهة أخرى، هل الناشطون في المجتمع المدني الفلسطيني سيديرون مدى تورطهم بنهج هذا النظام؟ هل هم مستعدون للاعتراف أن مشاركتهم قد جعلتهم يحيدون، لدرجة كبيرة أحياناً، عن مسؤوليتهم في الاهتمام

بالأولويات المحلية؟ هل يقبلون الإقرار أنه في أحيان كثيرة، يسمحون لأنفسهم أن يكونوا محاسبين أمام المانحين الدوليين بدلاً من أمام المجتمعات التي يدعون خدمتها؟

دعوة للتغيير

يتطلب الإصلاح تقييماً صريحاً للنظام الحالي، وتمثل فلسطين مجسماً صغيراً – دراسة حالة – بإمكانها إعطاء المانحين الدوليين بصيرة جديدة لاحتمالات التغيير المنهجي.

هل المانحون الدوليون والناشطون في المجتمع المدني الفلسطيني على استعداد للتعامل مع بعضهم البعض من خلال نقاش مسؤول عن كيفية تحسين نظام المساعدات الدولية في فلسطين من خلال إطار للحقوق؟ نحن نعتقد ذلك.

في الحقيقة، نحن نعتقد أنه من خلال التعامل البناء داخل مؤسسات المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك الناشطين المحليين، مع المانحين الدوليين، باستطاعتنا:

- (1) إصلاح نظام المساعدات فوراً بطرق صغيرة لكنها هامة؛
- (2) النظر إلى أنفسنا وإلى بعضنا البعض بصورة مختلفة، محوّلين العلاقات غير المتساوية إلى علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وإطار من الحقوق؛
- (3) العمل سوية نحو آليات للمحاسبة وطرق مبتكرة أخرى تجعل نظام المساعدات يعمل لهدف التنمية؛ و
- (4) إعطاء الإلهام للتغيير الإيجابي في مضامين أخرى تعتمد على المساعدات.

أول خطوة، كما نعتقد، هي "الحديث بصوت عال" عن الاعتراضات والاقتراحات التي لم يستطع الناشطون المحليون في المجتمع الأهلي الفلسطيني أن يعبروا عنها بشكل منظم من قبل. من الممكن أن يجد البعض هذه الوثيقة قاسية، أو يشعروا بالتهديد من جراء فكرة أن المساعدات لا تساعد بالطريقة التي يعتقدون أنها يجب أن تفعل. من الممكن أن يجد آخرون هذه الوثيقة ضعيفة جداً. سيقولون أن من غير الممكن إصلاح نظام غير عادل بجوهره والمفروض بنا أن ننهي المساعدات. حتى هذه الأصوات المحلية، من أماكن مختلفة ومنظمات ذات أنواع مختلفة، لا تتفق دوماً، لكن محاولة فهمها ممكن أن تكون مجدية جداً.

نرجو أن تقبلوا هذه الدعوة لنكتشف سوية كيف بإمكاننا تحسين نظام المساعدات. هناك خطوات إضافية مقترحة في هذه الوثيقة لكنها تعتمد على مبادرة أولئك الذين يختارون المشاركة. ندعو القارئ لتفعيل الأفكار ومشاركتنا بأرائهم – للانضمام إلينا على info@dalia.ps.

باحترام،
مؤسسة دالية، فلسطين

www.dalia.ps

نداء من المجتمع المدني الفلسطيني

الخطاب العالمي يحدد عن المغزى

هناك نوعان من الخطابات العالمية الناشئة في مجال التنمية اللذان يفشلان على حد سواء في معالجة الموضوع الحيوي للحقوق في المساعدات. وفي حين أن أحد الخطابات يركز على التنمية القائمة على الحقوق بدلاً من تلك القائمة على الاحتياجات، يتعامل الآخر مع فعالية المساعدات، وهي مناظرة تمهد الطريق للمنتدى الرفيع المستوى المقبل في كوريا في أواخر عام 2011. ومع ذلك، لا يقوم أي من هذه الخطابات بمعالجة حقوق متلقي المساعدات في تقرير المصير خلال عملية المساعدات.

أكثر وأكثر، يتم الاعتراف بحق متلقي المساعدات (كل من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والمجتمعات التي تخدمها) في المضي بجدول أعمال التنمية الخاص بهم، لكن هذا لا يمتد إلى البت في كيفية استخدام الموارد الدولية لصالحهم. لذا، على الرغم من خطاب التمكين والملكية المحلية "للمستفيدين"، فإنهم يهتمون في عملية المساعدات - تماماً مثلما تهتم الشعوب الفقيرة والمحرومة في جوانب عديدة من حياتها.

في نهاية المطاف، "المساعدات"، كما تمارس حالياً، لها خطر التسبب بالضرر نفسه الذي تدعي معالجته.

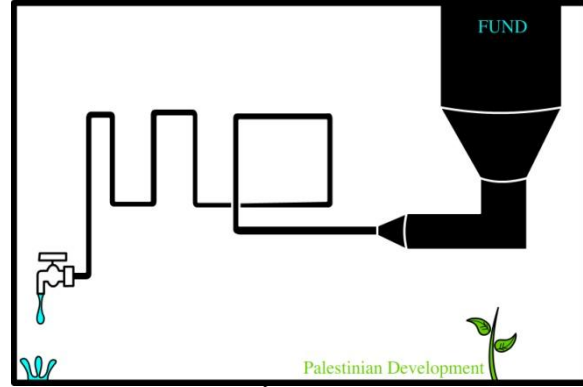
فلسطين حالة قصوى، ولكن ليست فريدة

الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة² هم أكبر المتلقين حسب الفرد للمساعدات الدولية الإنسانية والتنمية. وتشير دراسة حديثة نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2009) إلى ما يلي: "بين عامي 1999 و 2008، ازدادت المساعدات الخارجية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة أكثر من 600% لتصل إلى 3,25 مليار دولار أميركي سنوياً". وتهدف هذه المساعدات للحد من الفقر، وزيادة احترام الحقوق وتعزيز الاستقرار.

ماذا عن الفلسطينيين في إسرائيل؟	لكن في حين تنفق المليارات من الدولارات، فإن قليل جداً من التنمية يجري، وأقل من ذلك بشكل مستدام. تشير العديد من تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة إلى استمرار الفقر وعدم المساواة والعنف، وتدمير البنية التحتية، وانعدام سيادة القانون، والبطالة، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وفقدان الأرض وحقوق الأراضي، والقيود على التنقل، والتشريد القسري وانعدام الأمن الغذائي والاكتئاب المزمن وأمراض نفسية أخرى.
المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، الذين هم جزء لا يتجزأ من ولا يفصل عن المجتمع الفلسطيني، يخضعون أيضاً لتحليلات مشوهة من المانحين وقيود صارمة، وإن كانت مختلفة عن تلك التي تفرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة. العديد من المانحين لا يدعموا الفلسطينيين داخل إسرائيل لأن إسرائيل لا تعتبر دولة نامية، متجاهلين حقيقة أن تنمية غير اليهود محدودة ضمناً في دولة نصبت نفسها كدولة يهودية. ومن المفارقة أن جهات مانحة أخرى لا تمولهم بسبب المقاطعة ضد إسرائيل؛ وبعبارة أخرى، فهي لا ترغب في مساعدة إسرائيل اقتصادياً عن غير قصد. والنتيجة هي أن يتم ترك هذه الشريحة المهمة من السكان الفلسطينيين مع خيارات قليلة للتمويل، ومعظمها من المنظمات الصهيونية مع الأجندات السياسية غير المقبولة أحياناً.	لذا، في حين ازداد الاعتماد على المساعدات، فمن الواضح للجميع أن جوانب بناء الدولة في "عائد السلام" الموعود من المجتمع الدولي لم تر النور - إن كانت، في الواقع، مقصودة في الأصل.

نظام المساعدات غير مسؤول عن معاناة الفلسطينيين، لكنه كذلك لم يتجاوب بشكل كاف.

² وهي تشير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة



عمليات التمويل تحوّل الموارد بعيداً عن أولويات التنمية المحلية

كما هو الحال في غيرها من البيئات التي تعتمد على المساعدات، فقد نصب نظام المساعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نفسه وأعطى القوة المفرطة لتوجيه الموارد وفقاً لتوجهات المانحين السياسية وأولوياتهم وقيمهم. يتم تضمين الفلسطينيين إلى حد ما، لكنهم تقريباً لا يخلون أبداً في صناعة القرار.

لذا، على الرغم من الدعم الدولي المزعوم لمبدأ تقرير المصير المكرس في القانون الدولي، فليس للفلسطينيين أي سيطرة، ولهم تأثير صغير جداً على حياتهم - ليس فقط بسبب الاحتلال الإسرائيلي - لكن أيضاً بسبب التأثير المهيمن والمشوه لنظام المساعدات.

منهجية البحث

في عام 2010 عقدت مؤسسة دالية ورشات عمل تضمنت حلقات نقاش مع مجموعات المجتمع المدني العاملة في مختلف أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس؛ وقطاع غزة؛ والناصرة (إسرائيل).³ وعلى وجه التحديد، عقدت ورشات عمل في بيت لحم، أريحا، جنين، قلقيلية، الخليل، شمال غزة، وسط غزة، جنوب غزة، ورام الله.⁴ كانت إحدى حلقات النقاش مبنية على دعوة لأعضاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (بنغو) التي تمثل أكبر المنظمات الأهلية، التي تتلقى فيما بينها الغالبية العظمى من المساعدات الدولية في فلسطين. ويمكن الإطلاع على قائمة المشاركين الكاملة من مجموعات المجتمع المدني في الملحق (أ).

تم اختيار المشاركين في ورشات العمل عشوائياً من بين قوائم المجموعات المجتمعية التي تقدمها المحافظات (في الضفة الغربية) أو تجمعها شبكات المنظمات الأهلية (في غزة والناصرة). اعتبرت فقط المجموعات التي لديها تجربة واحدة على الأقل في المساعدات الخارجية في السنوات الثلاث الماضية مؤهلة للمشاركة. ووجهت الدعوة لمدير المنظمة الأهلية أو الشخص الذي يعمل بأكثر شكل مباشر مع الجهات العاملة على تقديم المساعدات الدولية. كان في كل حلقة نقاش حوالي 18-25 مشارك وعقدت محلياً في كل محافظة في مكان يسهل الوصول إليه ويعتبر ذات مصداقية (كمبنى البلدية).

مكنت ورشات العمل المشاركين من المجتمع المدني من مناقشة تجاربهم الأفضل والأسوأ مع المساعدات الدولية؛ وتحديد أولويات المشاكل في نظام المساعدات التي تفوض، إلى أكبر حد، قدرتهم على الاستجابة لأولويات مجتمعاتهم واستدامتهم كمنظمات؛ وتحويل أهم شكاوهم إلى مطالب مسؤولة للتغيير موجهة إلى الجهات العاملة في المساعدات.

تم تنفيذ برنامج ورشة العمل لأول مرة وتنقيحه، قبل أن يقوم ميسرين مهنيين بتقديمه بوجود مدوّنين لتوثيق الإجراءات. وفي كل ورشة، قام المشاركون بتحديد أولويات اعتراضاتهم وشكاويهم حسب ترتيب الأثر السلبي لكل منهم على قدرتهم على خدمة أولويات مجتمعاتهم واستدامتهم. ثم قاموا بتحويل الاعتراضات ذي الأولوية العالية إلى مقترحات أو مطالب من أجل التغيير. بعد ذلك، قاموا بترتيب أولويات مقترحاتهم حسب الأهمية

³ تم ترتيب حلقة نقاش أخرى في حيفا لكن تم إلغائها بسبب الطقس.

⁴ تم عقد حلقة نقاش أخرى في رام الله للمؤسسات العاملة في القدس لأن ميسر المجموعة لم يحصل على تصريح لدخول القدس.

(مثلاً، كانت التغييرات التي من شأنها أن تساعدهم إلى أكثر درجة على القيام بعمل أفضل ذات الأولوية الأعلى).

حلل فريق من ذوي الخبرة البحثية الملخصات والنصوص، عاملين بشكل مستقل وكذلك معاً لاستخراج سمات الاعتراضات والمقترحات باستخدام الأساليب النوعية في المقام الأول. حددت كل ورشة عمل ترتيب أولويات اعتراضاتها ومقترحاتها؛ وقام فريق البحث بتقييم السمات عبر المجموعات، واستناداً إلى البيانات، قام بتحديد أولويات الاعتراضات والمقترحات كما ذكر في هذه الورقة.⁵

التركيز على الحقوق

وجد بعض المشاركين في ورشات العمل الأولى صعوبة في تخيل أنفسهم وهم ينخرطون مع المانحين للنداء من أجل التغيير. كانوا يخشون إغضاب المانحين عن طريق الظهور كغير ممتنين. وقاموا بسرعة بإيجاد الأعذار لأي مشاكل قد واجهوها قائلين أن هناك حاجة إلى المساعدات بغض النظر عن الظروف. قال البعض أن المانحين يقومون بأفضل ما يمكن. وأعرب آخرون عن شكهم في أن المانحين سيغيرون حتى لو تمت مواجهتهم مع معلومات جديدة.

<p>الحقوق في التنمية الممولة من المساعدات</p> <ul style="list-style-type: none">• "... يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب أن يشاركوا ويسهموا في تحقيق، والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...."⁶• يحق لجميع الشعوب التي لم تحصل بعد على الاستقلال أن تتلقى المساعدات.⁷• ينبغي أن تتأكد الجهات العاملة على تقديم المساعدات أن جميع الأنشطة لا تتسبب في أي ضرر.⁸• الحق في التنمية يفرض التزامات على المجتمع الدولي لتعزيز سياسات التنمية العادلة والتعاون الدولي الفعال.⁹• نقرّ بأن مسؤوليتنا الأساسية يجب أن تكون أمام أولئك الذين نسعى إلى مساعدتهم.¹⁰• المنظمات الأهلية الدولية مسؤولة أمام أصحاب المصلحة بما في ذلك الشعوب التي تسعى المنظمات إلى حماية وتعزيز حقوقها....¹¹	<p>أدركت مؤسسة دالية، من خلال هذه التجربة، أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي من خلال ورش العمل حول حقوق الفلسطينيين في عملية المساعدات. بحثنا في القوانين الدولية والاتفاقيات والإعلانات وبيانات الممارسة الرشيدة وأشرنا إليها في كل ورشة عمل. حين تم إدراج الحقوق بهذا الشكل، تغيرت الموازين بشكل كبير وبدأ أنه أعطى المشاركين الثقة للتعبير عن انتقاداتهم.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، سعت مؤسسة دالية في كل ورشة عمل للاعتراف بالتأثير المهيمن لنظام المساعدات، لكنها تحدت الاتجاهات الفلسطينية بالرد إما كالضحية، وقبول طريقة "خذه أو أتركه"، أو من خلال المحاولة للتذكي على النظام، مما يمس بالسلامة والمصادقية الفلسطينية. ويبدو أن هذا قد ساهم أيضاً في لهجة أكثر مسؤولية وتعبيراً عن الذات في النقاش.</p>
--	---

⁵ مزيد من التفاصيل حول تحليل البيانات متاحة عند الطلب.

⁶ إعلان الحق في التنمية (1986) -- قرار الجمعية العامة 41/128

⁷ ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الحادي عشر: إعلان يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المادة 73 (1945)

⁸ مبادئ لمشاركة دولية جيدة في الدول الهشة (2005)

⁹ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993)؛ أكده إعلان فيينا وبرنامج العمل (1993)

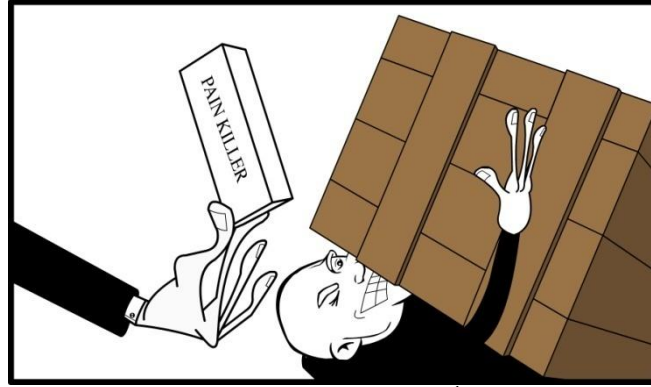
¹⁰ ميثاق "سفير" الإنساني

¹¹ ميثاق المساءلة للمنظمات الأهلية الدولية (2005)

<ul style="list-style-type: none"> • يلتزم المانحين باحترام قيادة البلاد الشريكة والمساعدة في تعزيز قدرتها على ممارسة ذلك.¹² • سوف يقوم المانحون بتعميق المشاركة مع منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة تنموية مستقلة في حد ذاتها، التي تكمل جهودها تلك التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص.¹³ 	
---	--

نتائج ورشات العمل: الاعتراضات من حيث الأولوية

1 - ووفقاً لنتائج ورشات العمل، فإن الاعتراض الأول لدى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو أن معظم المانحين يمولون الإغاثة، وليس التنمية: "يستمر المانحون في تمويل الأنشطة السهلة والأقل أهمية التي نؤمنا على العودة للمزيد من المساعدات." إرشادات التمويل، كمشروع لفترات زمنية ذات سنة أو سنتين، كثيراً ما تمنع أو تقوض مجموعات المجتمع المدني من مباشرة أعمال ذات المدى الطويل. علاوة على ذلك، التركيز على عدد المستفيدين يؤدي إلى التدخلات الضحلة التي تلمس كثيراً من الناس بشكل طفيف بدلاً من الاستثمار في تغيير كبير.



معالجة الأعراض حين تكون المشكلة نظامية

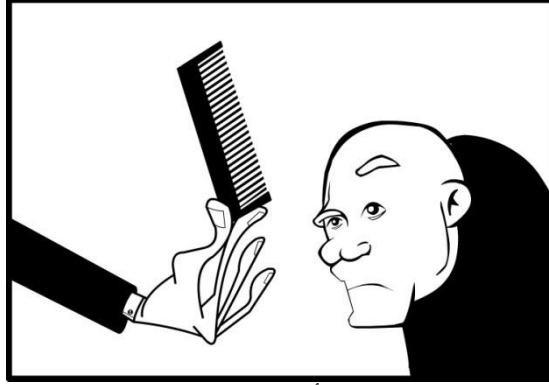
2 - شكوا المشاركون في ورشات العمل حول استخدام الوطاء في حين يرضون دورهم بفعالية مؤسسات المجتمع المدني المحلي واستدامته. اشتكوا بشكل خاص من المنظمات الأهلية الدولية التي تتنافس مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي. "بدلاً من تمويلنا مباشرة، يعطي المانحون من خلال وطاء يفرضون قيوداً إضافية، ويريدون الاتصالات، ويأخذون الفضل في العمل الذي نقوم به نحن." روى أحد المشاركين قصة نموذجية عن تلقي التمويل من خلال منظمة أهلية دولية تعاقدت مع العديد من المنظمات الأهلية المحلية الشريكة لتنفيذ مشروع. قبل الانتهاء من المشروع، تم إلغاء المشروع برمته لأسباب لم تفسر أبداً من قبل الوسيط. كانت الشائعة أن إحدى المنظمات الأهلية المحلية الشريكة قد أساءت استخدام الأموال. فألغى عمل جميع المنظمات الأهلية في منتصف الطريق، دون رجوع أو تفسير. والجدير بالذكر أن ورش العمل في غزة لم تشارك في هذا الاعتراض؛ فقد اعتقد المشاركون في غزة عموماً أن الوطاء كانوا يتصرفون بشكل مناسب من خلال منحهم فرص للحصول على مساعدات لم يكونوا ليحصلوا عليها دون ذلك.

3 - كان الاعتراض الثالث الذي أعرب عنه في ورش العمل أن منظمات المساعدات تقوض إجراءات غير واقعية وغير عادلة. "من المفترض أن تعرف الجهات العاملة على تقديم المساعدات التحديات التي نواجهها، سياسياً وتنظيمياً. أليس لهذا السبب نحن بحاجة إلى مساعدة؟ لكن بدلاً من تعديل إجراءاتها لتناسب واقعنا، لديهم احتياجات معقدة تستبعد المنظمات الأهلية الصغيرة والجديدة" (كالتسجيل، والتقارير المالية المدققة، والتقارير

¹² إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات، المادة 15 (2005)

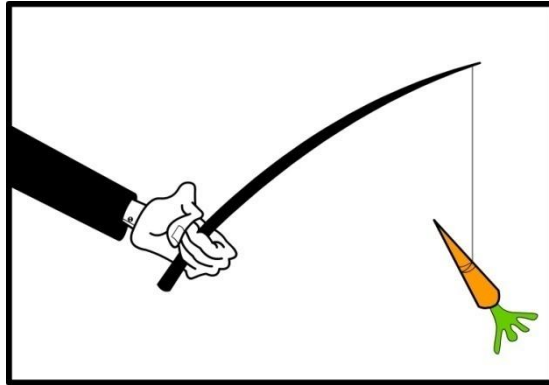
¹³ خطة عمل أكرا، نقطة 20 (2008)

السنوية باللغة الإنجليزية). وشكا البعض أن الجهات العاملة على تقديم المساعدات تفضل المنظمات الأهلية الأكبر والأعرق، على افتراض أن المنظمات الأهلية المحلية تفتقر إلى القدرة. واعترف آخرون أنهم يفتقرون إلى القدرات في بعض المجالات لكنهم شكوا من عدم قدرتهم على بناء القدرات لأن الجهات العاملة على تقديم المساعدات لا تمنحهم المشاريع.



الموارد التي لا تعالج الأولويات المحلية ليست ذات قيمة

4 - "للجهات العاملة في المساعدات أفكارها الخاصة والثابتة حول ما يريدون منا ان نفعل. هم يفرضون أجنداتهم علينا"، كان الإعتراض الرابع. بعض المانحين يفرضون اختيارهم من القطاعات والفئات المستهدفة أو المنهجيات، وبالتالي يسيحون مجموعات المجتمع المدني بعيداً عن الطرق المحلية في العمل. في نهاية المطاف، تقوم مجموعات المجتمع المدني المتلقية للمساعدات بتوظيف الموظفين الذين يمكن أن يعطوا حسب تفضيلات المانحين (مثلاً، بلغتين) بدلاً من أولئك الذين لهم جذور والتزامات في المجتمعات التي يخدمونها.



تجذب المساعدات مجموعات المجتمع المدني لاتباع أجندات المانحين

5 - بعد ذلك، تبادل المشاركون الإعتراض أن الجهات العاملة على تقديم المساعدات لا تقدر الوقت أو الجهد الذي يلزم لطلب الحصول على أموال. "كثيراً ما نقضي أليماً أو أسابيعاً، وأحياناً حتى شهوراً (وأحياناً سنوات!)، للاستثمار في تطوير اقتراح. يكلف ذلك وقتاً ومالاً وجهداً. لكن العديد من الجهات العاملة على تقديم المساعدات لا يبلغوننا حتى انهم تلقوا اقتراحنا، أو يبتغرون أشهراً لإعطاء إجابة وحين يفعلون، تكون مجرد رفض روتيني دون أي معلومات حول ما يجب علينا القيام به بشكل مختلف في المرة القادمة."

6 - بالمثل، اشتكى المشاركون من أن المقترحات والتقارير عادة لا يمكن أن تكون باللغة العربية. "يستغرق إعداد المقترحات ونقددهم أنفسنا بشكل جيد في اللغة الإنجليزية وبالعملات الأجنبية الكثير من الجهد الإضافي والنفقات بالنسبة لنا. هم يعملون في فلسطين. وينبغي أن يعوننا نقوم بعملنا بلغتنا."

7 - كان الاعتراض السابع الأكثر شيوعاً بين المشاركين في ورشات العمل أن بعض المانحين يمولون باستخدام المعايير السياسية. فهم يبالون عن التوجه السياسي للهيئة الأهلية قبل التمويل، ويعتمدون أحياناً على مصادر غير موثوق بها أو مصادر ذات الآراء السياسية المعارضة. في بعض الأحيان يطلبون من المجموعات

المستفيدة إضافة أو إزالة مستفيدين أو أعضاء في مجلس الإدارة بسبب تحييز المانح السياسي. تنتظر مجموعات المجتمع المدني إلى هذا لدرجة من التدخل السياسي التي تتناقض مع المبادئ الدولية للنزاهة والحياد. "الفرء هم فقرائنا. الأطفال هم أطفالنا. لا ينبغي أن يبلغنا المانحون أن هناك بعض الناس الذين لا نستطيع أن نخدمهم لأن المانحين لا يحبون آرائهم السياسية. ولا ينبغي أن يمولوا أو لا يمولوا بحسب معايير سياسية فرضت علينا - فقط معايير موضوعية ومهنية."

8 - بعد التأكيد على الاعتراض أن عمليات المساعدات لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، اعترض المشاركون في ورشات العمل على مخططات التمويل التي تم تصميمها كي لا تغطي كافة التكاليف. "إنهم يمولون مشروعاً لكنهم لا يعطوننا ما يكفي للقيام به بشكل كامل أو جيد. في ظروفنا، من أين المقترض أن نحصل على ما تبقى من المال؟" تُستخدم أحياناً متطلبات المانحين هذه وأخرى كإذريعة أو مبرر للمبالغة في الميزانيات وعدم الأمانة في تقديم التقارير. بعبارة أخرى، تعترف مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني ببعض الممارسات الفاسدة لكنهم يعتقدون أنها لازمة، أو على الأقل ناجمة عن نظام المساعدات.

9 - شكوا المشاركون في ورشات العمل عن عدم وجود كاف للقيادة المحلية في وضع الأجندات (جداول الأعمال) وصنع القرار. "هم يتخذون القرارات حول المشاريع، وليس نحن. نحن فقط نوقع حيث يقولون لنا. نحن الذين ينبغي أن نفقد تميمتنا، وليس المانحين والمنظمات الأهلية الدولية." يمتد هذا الاعتراض للجهات العاملة في المساعدات الذين يختارون لجاناً استشارية "مجتمعية" من بين نخبة من الفلسطينيين الذين ينظر إليهم على أنهم ينفذون شخصياً بدلاً من خدمة مجتمعاتهم. وشكوا المشاركون من استخدام المنظمات الأهلية المحلية كأدوات بدلاً من معاملتها كشركاء حقيقيين.

10 - بينما كان يُنظر إليها على أنها سياسة ضارة للغاية، لم تصنف وثيقة مكافحة الإرهاب، التي اعتبرها المشاركون عنصرية، كاعتراض كبير. عبر البعض عن الغضب العارم: "لماذا يعاملنا المانحون الدوليون كراهبين!" ولكن يبدو أن الأغلبية قبلت بالتوقيع بغض النظر عن عزمها على الامتنال، أو أنهم تجنبوا المانحين الذين يملكون التوقيع وقبلوا تفويت فرصة الأموال التي تشتد الحاجة إليها.

11 - أخيراً، ومع بعض التردد في البداية، اشتكى المشاركون في ورشات العمل أن بعض الجهات العاملة على تقديم المساعدات لا تفي بالتزاماتها التعاقدية. "في كثير من الأحيان، تكون الجهات العاملة على تقديم المساعدات غير مهنية. يعدون بمنحة ولا يعطوننا ذلك - حتى في بعض الأحيان مع وجود عقد تم توقيعه. أو يغيرون شروط المنح في منتصف المشروع أو حتى يوقفون المشروع تماماً، دون سبب وجيه." وهذا الافتقار إلى المهنية، للأسف، ليس من غير المألوف. وفقاً للمشاركين في الورشات، يمكن للافتقار إلى المهنية من قبل الجهات العاملة على تقديم المساعدات أن يسبب جميع أنواع المشاكل المالية والمجتمعية، بما في ذلك إجبار المنظمات الأهلية المحلية على التراجع عن الالتزامات التي قطعها على نفسها للمستفيدين أو الموظفين.

إضافة إلى ذلك، احتج بعض المشاركون ضد الاحتيال والفساد التام بين الجهات العاملة في المساعدات. في حالة معينة، وقعت منظمة أهلية دولية عقداً مع منظمة أهلية فلسطينية، لكنها لم تحوّل أي أموال ولم تدرّ أبداً على أي استفسارات من الجانب الفلسطيني. وبعد ذلك بعام، تلقت المنظمة الأهلية الفلسطينية رسالة إلكترونية تطلب منهم التوقيع على تقرير المنح المؤقت، مما رفضوا القيام به. بعد فترة وجيزة، وصل ممثل المنظمة الأهلية الدولية إلى فلسطين وحاول الضغط على المنظمة الأهلية الفلسطينية للتوقيع. وقال للمنظمة أنه إذا وقعت، فبإمكانهم الذهاب للبنك "في الحال" وسحب المبلغ للمرحلة الأولى، الذي لم يُفَع بعد. وقال الفلسطينيون لممثل المنظمة الأهلية الدولية أن يحوّل ببساطة الأموال للمرحلة القادمة لحساب المنظمة الأهلية ويمكنهم العمل على المرحلة الثانية، لكن ممثل المنظمة الأهلية الدولية قال أنه من الأفضل أن يذهبوا سوية إلى البنك ويحبوا مبلغ نقدية لأن ذلك يعطي كليهما مزيداً من المرونة!

نتائج ورشات العمل: المقترحات حسب ترتيب الأولويات

في سياق النقاش حول الحقوق، وبروح الإصلاح النّهائى لنظام المساعدات الدولية، دخل المشاركون في آخر وأهم نشاط في ورشة العمل. قاموا بتعويض أهم شكواهم إلى مطالب مسؤولة. هذا الفعل - اختيار الكف عن

الشكوى وتقديم اقتراح استباقي للتغيير - هو فعل تحويلي في حد ذاته. فهو يشير إلى استعداد البعض على الأقل في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للمشاركة مع الجهات العاملة على تقديم المساعدات على قدم الاحترام المتبادل، وبالتالي يتغلب على واحدة من أكثر الآثار الضارة للاعتماد على المساعدات - السلبية.

من المرجح أن تبدو قائمة المقترحات على النحو المنصوص عليه من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مألوفة للجهات العاملة في المساعدات الدولية، الذين يعتقدون أنهم يعملون وفقاً لهذه المبادئ بالفعل. للأسف، أعرب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني عن رأيه خلال ورشات عملنا أن المانحين يحددون في الواقع إلى حد بعيد عن هذه المبادئ. الفجوة بين تصورات المانحين والمجتمع المدني الفلسطيني كبيرة جداً.

<p>مع معرفة حقوقنا في المساعدات، تقترح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على الجهات العاملة على تقديم المساعدات أن:</p> <p>1 تطبق عمليات عادلة وشفافة لاختيار وتقييم التمويل لمجموعات المجتمع المدني.</p> <p>2 تقي بالالتزامات.</p> <p>3 تحترم الأولويات والقدرات المحلية.</p> <p>4 تقوم بالمتابعة الحقيقية.</p> <p>5 لا تقوم بالتمويل من خلال وسطاء غير مهنيين.</p> <p>6 تقدم المساعدات استناداً إلى معايير مهنية وليست سياسية.</p> <p>7 تجعل عملية المساعدات أكثر يسراً وأقل إرهاقاً.</p> <p>8 تمكن الاستفادة من خلال تمويل أطول وأكثر مرونة.</p> <p>9 تستثمر في القدرات المحلية، وليس في المنظمات الأهلية الدولية على حساب الفلسطينيين.</p>	<p>على سبيل المثال، في مقدمة أولوياتهم، طالبت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن تقوم الجهات العاملة على تقديم المساعدات بتطبيق عمليات عادلة وشفافة لاختيار وتقييم اقتراحات التمويل من قبل مجموعات المجتمع المدني.</p> <p>في الواقع، كي تكون العمليات نزيهة وشفافة، يقوم العديد من المانحين بتعميم دعوة عامة لتقديم المقترحات، والإعلان عن طريقة إعطاء العلامات، واختيار المتقدمين وفقاً لمعايير، والإعلان عن المجموعات التي يمولونها. لكن على الرغم من النية، لا يعتبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بالضرورة أن هذه الأساليب البيروقراطية "عادلة". هذه الإجراءات والمعايير تنطوي على تمييز ضد المجموعات الصغيرة، التي غالباً ما تكون مجتمعية، لصالح المنظمات الأهلية المهنية ذات القدرات التي يثمنها المانحين (مهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات الإطار المنطقي، ونظم التقارير المالية، والنهج الأخرى القائمة على التفكير الأحادي والغربي). أحياناً، هذه المجموعات الصغيرة التي يتم التغاضي عنها هي أكثر قدرة على تلبية احتياجات مجتمعاتها.</p> <p>تستخدم جهات فاعلة أخرى في المساعدات نهجاً شخصياً جداً. فهم يتعرفون على ملثقي المنح المحتملين، ويقضون بعض الوقت في الساحة، ويعملون ضمن شراكة باستخدام معايير مرنة. لكن، بينما يفتر أولئك الذين يتلقون التمويل هذا النهج، غالباً ما يعتبره أولئك الذين لا يتلقون التمويل غير عادل وغير شفاف. وذلك لأن المانحين يوفرون التمويل لأولئك الذين يعرفونهم ويتقنون بهم - وليس بالضرورة لأولئك الأكثر ثقة من قبل المجتمع أو الذين لديهم أكثر برامج ذات صلة. فللعلاقات شخصية جداً.</p>
--	---

تطبيق عمليات عادلة وشفافة لاختيار وتقييم للتمويل لمجموعات المجتمع المدني

ثمة مسألة أخرى هي أنه في حين أن الجهات العاملة على تقديم المساعدات غالباً ما تبدأ من الافتراض بأنها عادلة إلا إذا تصرف بشكل غير عادل، غالباً ما يبدأ الفلسطينيون، ربما لأسباب تاريخية، من الافتراض ان الجهات الدولية غير عادلة، إلا إذا أثبتت عكس ذلك بطريقة استباقية وواضحة وثابتة. هناك سببان على الأقل لهذا الاختلاف الكبير في الافتراضات الأولية. أولاً، في حين تميل الجهات العاملة على تقديم المساعدات لرؤية نفسها كوكلاء للتغيير داخل حكوماتها (أو على الأقل أنها تحاول أن تفعل أشياء جيدة بالرغم من عدم وجود الإرادة السياسية من جانب حكوماتها)، فإن الفلسطينيين يميلون لرؤية المانحين/الجهات العاملة على تقديم

المساعدات كامتداد للحكومات التي تدعمهم. وبما أن الفلسطينيين يحملون المجتمع الدولي، جزئياً على الأقل، مسؤولية عدم وجود حل سياسي للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، فغالباً ما يُنظر إلى المانحين على أنهم ملوثين في أحسن الأحوال أو مناققين في أسوأها.

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- كن واضحاً. إذا كنت لا تمول المجموعات الصغيرة أو الجديدة أو تلك دون القدرات الإنجليزية الممتازة، فقل ذلك. إذا كان لديك مبلغ من المال لتمويل عدد معين من المجموعات، فقل ذلك.
- أعيد النظر في المعايير الخاصة بك. على سبيل المثال، هل تعرف "القدرة" كالقدرة على خدمة المجتمعات بشكل جيد أو القدرة على الوفاء بالمتطلبات الإدارية الخاصة بك؟
- أنشر المعايير التي تستخدمها لتقييم المقترحات. لا يمكنك تمويل كل منظمة أهلية، فكيف ستقرر؟
- أنشر العملية التي تستخدمها بالتفصيل (مثلاً، هل تحتاج إلى شهادة لمكافحة الارهاب؟ كم من الوقت يلزم لتخطر الذين فازوا بمنحة؟ كيف يمر من الوقت حتى يتم تلقي الأموال؟ هل على المتلقين أن يقدموا الأموال؟ هل بالإمكان تجديد المنح؟) ومن ثم تمسك بالعملية التي نشرتها. لا تقل أنه سيتم إبلاغ المتقدمين في 3 أشهر إذا كان ذلك سيستغرق 6 حقاً. (إذا حدث تأخير، لن يهتم المتقدمون بأنه ليس خطأك. سوف ينظرون إلى مؤسستك كمسؤولة عن التزاماتها.)
- أعطي ملاحظات وردوداً. لقد استثمر المتقدمون كثيراً في تقديم الإقتراح. إذا قالت الجهات العاملة على تقديم المساعدات أن "المشروع لم يمول" فقط (أو لم تجب على الإطلاق)، فسيأخذ المتقدمون انطباعاً أن الطلب لم يقرأ على الإطلاق. سيعتقدون أن الممول قد اختار متلقي المنحة فعلياً قبل الدعوة لتقديم المقترحات، وأن الدعوة كانت قناعاً فقط. إعطاء الملاحظات (فردية أو في دورات تدريبية) ممكن أن يستغرق وقتاً وجهداً، لكنه مهم جداً من أجل المساعدة الحقيقية.

الإقتراح ذو الأولوية الثانية من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو أن يوفي المانحين بالتزاماتهم. قد يكون مفاجئاً لبعض الناس أن ورشات العمل كشفت مشكلة متفشية ونظامية من عدم الوفاء بالوعود لمجموعات المجتمع المدني. كانت بعضها وعوداً غير رسمية لكن أخرى كانت عقوداً مكتوبة وقانونية. ممكن أن يعجز المانح عن الوفاء بوعده لأسباب بيروقراطية خارجة عن سيطرته (إذا لم يحصل المانح على التمويل المتوقع، أو لم يدرك أن وكالته لا تسمح بنوع معين من المنح). لكن مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني ممكن أن تنتظر إلى هذا السلوك كغير مهني وغير مقبول.

الوفاء بالالتزامات

علاوة على ذلك، هناك أيضاً تقويض لمجموعات المجتمع المدني من خلال أنواع أخرى من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها. هل وعدت يوماً أن تذهب إلى حدث للجهة المتلقية للمنحة، ولم تذهب؟ أو قلت أنك ستعلق على مسودة وثيقة ولم يتح لك الوقت لتفعل؟ هل ذكرت أنك سترد على مكالمة هاتفية في الأيام القليلة المقبلة لكنك لم تفعل؟ قد تكون هذه التجارب عادية من وجهة نظر الجهات العاملة في المساعدات؛ صحيح أن الناس مشغولون والخطط تتغير. لكن، من منظور مؤسسات المجتمع المدني المحلي، فإن تكرار فشل المانحين الدوليين والجهات العاملة على تقديم المساعدات في القيام بما يقولون أنهم سيفقومون به، يؤدي إلى أزمة ثقة. ويبدو المانحين غير صادقين أو مهينين، ومفتقرين إلى الاحترام.

واحدة من أهم القضايا في الوفاء بالالتزامات هي توقيت المدفوعات على المنح الموعودة. مراراً وتكراراً، تبدأ الفترة الممولة قبل وصول التمويل. عادة لا يسمح للحاصلين على المنحة بتأخير التنفيذ، وإذا كان ذلك، قد تكون لديهم التزامات للموظفين والبائعين والفئات من الناس، تجعل التأخير مكلفاً للغاية. وفي الوقت نفسه، ليس لديهم الأموال اللازمة للتنفيذ. لذا، يضطر الحاصل على المنحة لاقتراض المال من المشاريع الممولة الأخرى لتغطية الأموال التي تأخرت في المجيء – ما من المرجح أن يؤدي إلى مشاكل مع المانحين الآخرين. لهذه الأسباب، فإن ضمان المدفوعات في الوقت المناسب هو في غاية الأهمية لعمل المشاريع الممولة دولياً وأيضاً، من وجهة المتلقي، مسألة نزاهة.

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- التزم فقط بعد أن تتأكد أنك تستطيع الوفاء. اعلم أنه بالنسبة للفلسطينيين، فإن الالتزام اللفظي هو كلمتك

- وينبغي أن يعني نفس القدر أو أكثر من عقد قانوني.
- عامل الممنوحين بنفس الاحترام الذي تعامل به رئيسك في العمل. قاوم فكرة أنهم "يجب أن يكونوا ممتنين لما أعطيهم كلما كان ذلك ملائماً بالنسبة لي".
- وافق على آليات للمساءلة، مثل لوحة مستقلة لتلقي الشكاوي، أو أمين مظالم/هيئة تحكيم. ليس معنى عدم وجود حكومة في فلسطين أن المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات ينبغي أن يتصرفوا دون أي مساءلة محلية.

احترام الأولويات والقدرات المحلية

الاقتراح ذو الأولوية الثالثة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو أن يحترم المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات الأولويات والقدرات المحلية. بطبيعة الحال، فإن المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات يعتقدون عموماً أنهم بالفعل يحترمون الأولويات والقدرات المحلية. لذلك، فإن هذا الاقتراح يعرض واحدة من أكبر التناقضات في الرؤية بين الجهات العاملة المحلية والدولية.

لا شك أن المانحين الذين ينفقون أموالهم أو أموال دافعي الضرائب لديهم لهم الحق في اتخاذ قرار بشأن كيفية إنفاق تلك الأموال. قد يكونوا مهتمين بتمكين المرأة أو المياه والصرف الصحي أو الرياضة. لذا، فمن المنطقي أن يأخذ المانحين قيمهم ومصالحهم في عين الاعتبار ويضعوا برامج تمويل تعكس ما يريدون تحقيقه.

وفي الوقت نفسه، للفلسطينيين حقوق، مكرسة في القانون الدولي، بمتابعة أولوياتهم التنموية الخاصة. إذا كانت لديهم أموالهم الخاصة لتمويل الأنشطة الخاصة بهم، فلن يتساءل أحد عن هذا الحق. لكن، بما أن الموارد الفلسطينية قد سرقت من خلال السلب والاستعمار والاحتلال الإسرائيلي - بمساندة المجتمع الدولي - فإن الفلسطينيين لم يعد لديهم السيطرة على الموارد التي يحتاجونها لتمويل أولوياتهم التنموية الخاصة. هل يعني هذا، إذن، أن يفقدوا حقهم في التنمية وفقاً لأولوياتهم الخاصة؟ أو هل هناك التزام معين من قبل المانحين للتمويل وفقاً لأولويات المحلية المحددة محلياً وديمقراطياً؟

على مستوى عملي أكثر ممكن أن نسأل، من يملك المساعدات؟ هل الأموال هي ملكية المانح على امتداد فترة المشروع الممول، حتى نهايته؟ في هذه الحالة، فإن المانحين ينفذون البرامج الخاصة بهم، من خلال التعاقد مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية للقيام بهذا العمل. أو، بدلاً من ذلك، هل تنتمي الأموال إلى المانح حتى يتم نقلها إلى الممنوح؟ في تلك الحالة، فإن الأموال تنتمي للفلسطينيين فور استلامهم لها، ورغم أنهم ملزمون بالامتثال لاتفاقاتهم مع المانحين؛ في الواقع، فإن المال هو لهم، وهم المسؤولون عن النتائج. الجواب على هذا السؤال له تأثير كبير على نوعية علاقات العمل، والتعلم، والحاجة إلى آليات الرقابة، والملكية المحلية، وفعالية التكليف، والاستدامة.

وصحيح أيضاً أنه عند قيام المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات بإحضار "الأدوات" مثل الأطر المنطقية وخطط الرصد والتقييم، وقوالب الميزانيات، فإنهم يفعلون ذلك لتبادل أفضل الممارسات الدولية مع المجتمع المحلي، وبالتالي رفع مستوى المهارات والمعايير المحلية. ولكن صحيح أيضاً أنه يتم فرض هذه الأطر الأجنبية على الفاعلين المحليين، الذين يتم الحكم عليهم بعد ذلك بحسب قدرتهم على تقليد الأجانب - بصرف النظر عن الممارسات المحلية في التخطيط والرصد والإبلاغ.

هناك أيضاً مشكلة في التواطؤ. في كثير من الأحيان، فإن الفلسطينيين الذين يأخذون الأموال لشراء ماكينة خياطة لن يكن لديهم المال للكهرباء، أو الذين يأخذون تمويل للديفئات قد لا يحصلون على المياه. هم يعتقدون أنهم يستفيدون بأفضل ما يمكن من نظام خاطئ، لكنهم في الواقع يكرسون ويضيفون الشرعية إلى النظام.

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- كن مرناً أكثر. هناك الكثير من الطرق لتعزيز الأمن الغذائي إلى جانب توزيع الطرود الغذائية المستوردة، والتي تضر في نواح كثيرة. يمكنك معالجة حقوق ملكية الأراضي للمزارعين أو الاستثمار في مشاريع صغيرة لإنتاج الأغذية العضوية للاستهلاك المحلي.
- لا تفترض أن الفلسطينيين يبدأون من الصفر، حتى عندما، نتيجة للاحتلال، يشارك السكان المحليون في تآكل

مواردهم الخاصة العينية والبشرية. جميع الجهات العاملة على تقديم المساعدات تستفيد من البناء على ما هو قائم.

- اسأل مراراً وتكراراً عما يعتقد السكان المحليين أنه مهم. لا تسأل عن "الاحتياجات" لأن الاحتياجات لا حصر لها، وسيقوم عملك بأي حال بسد احتياج أو آخر. بدلاً من ذلك، اسأل عن الأولويات.
- قم بلشراك الناس المحليين في إيجاد حلول. إن تقييمات الاحتياجات المشتركة تفقد أهميتها حين لا تكون الحلول أيضاً مبنية على المشاركة واحترام حق السكان المحليين في قيادة تنميتهم الخاصة.

رابعاً، يقترح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن يقوم المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات بالمتابعة الحقيقية. قد يكون هذا الاقتراح مفاجئاً لبعض المانحين الذين يعتقدون ان الفلسطينيين يريدون الحصول على المال وأن يُتركوا وشأنهم ليفعلوا أي شيء يريدونه دون التزام بمتابعة الإجراءات أو تقديم التقارير. صحيح أن بعض الفلسطينيين قد يرغب بهذا النوع من الحرية مع التمويل، لكنهم ليسوا الأعضاء المسؤولين في المجتمع المدني. معظم أعضاء المجتمع المدني الفلسطيني المسؤولين، بما في ذلك على المستوى المحلي، يفهمون أنهم يخضعون للمساءلة من قبل المانحين بخصوص استخدام الأموال وأن المانحين، بدورهم، يخضعون للمساءلة من قبل حكوماتهم لاستخدام الأموال. بيد أن اعتراضاتهم هي على العبء الإداري غير المناسب (أنظر أدناه)، وعدم وجود متابعة.

متابعة حقيقية

هل يمكنك أن تتخيل العمل على المشروع يهملك، لمدة سنة أو أكثر، والقيام بتحليل ما قد نفع وما لم ينفع، ثم تقديم التقرير النهائي إلى الجهة المانحة وعدم سماع حتى تعليق واحد؟ هذه تجربة شائعة جداً. المجتمع المدني يشكو من أن المانحين لا يهتمون إلا بتقديم التقارير في الوقت المناسب، ولكن ليس المحتوى. وينطبق الشيء نفسه على زيارة المواقع. العديد من المانحين يزورون مكاتب المنظمات الأهلية للتحقق من تقاريرها المالية، لكنهم لا يذهبون إلى الميدان لرؤية العمل الذي تقوم به. أحياناً لا يسألون.

على الأرجح، عدم وجود متابعة حقيقية هو مجرد نتيجة لضيق الوقت. كثير من المانحين ووكالات المساعدات لديهم نقص في الموظفين. يقوم منسق برامج واحد بمتابعة منح كثيرة. كما أن الموظفون كثيراً ما يتغيرون، ما يجعل من الصعب تطوير علاقات طويلة الأمد مع متلقي المنح. وعلاوة على ذلك، قد لا يهتم المكتب الرئيسي في الدولة المانحة بالنتائج أو الآثار، ولكن الامتثال فقط للبيروقراطية. وهذا يضع الموظف الميداني في موقف صعب.

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- أطلب فقط التقارير التي سوف تقرؤها وتعلق عليها. إذا سيكون هناك تأخير في تعليقاتك، فقل ذلك. ميز بين التعليقات التي هي اقتراحات أو متطلبات.
- خطط للزيارات الميدانية بشكل مدروس. دع متلقي المنح يساعدون في تحديد متى وأين ومدة زيارة الموقع. استعرض ملاحظاتك من آخر زيارتك للموقع بحيث يمكنك الرجوع إليها.
- تأكد من التواصل ما بين التقارير والزيارات الميدانية. إفهم التحديات التي تواجه متلقي المنح وخذها في الاعتبار في خطط التعاون في المستقبل. اقترح الموارد التي قد تكون مفيدة للمشروع. خذ الوقت لإثبات أنك مهتم حقاً بنتائج عمل متلقي المنح، واستخدم هذه اللقاءات لبناء القدرات – لك ولهم.

عدم التمويل من خلال وسطاء غير مهنيين

إضافة إلى ذلك، يطلب مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من المانحين عدم التمويل من خلال وسطاء غير مهنيين، عادة ما يكونوا منظمات أهلية دولية وإنما أيضاً منظمات أهلية فلسطينية، وكيانات السلطة الفلسطينية، أو أي شخص آخر تقوض مشاركته قدرة مؤسسات المجتمع المدني المحلي على الاستجابة للأولويات المحلية والاستدامة.

لكن ما هو الوسيط غير المهني؟ إنه وسيط لديه تضارب في المصالح (مثلاً، يتنافس مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي للحصول على التمويل من المانحين). وهو يفرض رسوماً عالية لإدارة المنح. وهو لا يشرح

المتطلبات والقيود المفروضة على المشاركة للمجموعات المحلية بشكل كامل قبل التزامهم. وهو يأخذ الفضل للعمل الذي تقوم به المنظمات الأهلية المحلية، وأحياناً لا يذكر حتى مشاركة الأخيرة.

يفضل المانحون في بعض الأحيان أن يقوموا بالتمويل من خلال وسطاء لأن الوسطاء يضمنون بأن الإجراءات سيتم إتباعها، بما في ذلك إصدار التقارير بدقة وفي الوقت المناسب. للأسف، كثير من الوسطاء لا يفون فقط بالقيود التي يفرضها المانحين، بل يضيفون إليها. من الممكن أن يفرض الوسطاء تقضيلاتهم الخاصة حول مواقع الأنشطة وفئات المستفيدين أو نوع الاستفادة، أو حتى أي موظفين ينبغي توظيفهم.

يجب أن يقوم المانحين بالتمويل من خلال وسطاء فقط حينما يضيف الوسيط قيمة كبيرة إلى متلقي المنح المحلي أو إلى نتائج المشروع – وليس فقط حين يضيف الوسيط قيمة إلى المانح. حين يختار المانحون التمويل من خلال وسطاء لتخفيف أعبائهم الإدارية الخاصة، فغالباً ما ينتقل هذا العبء إلى مؤسسات المجتمع المدني المحلية.

تقديم المساعدات استناداً إلى معايير مهنية وليست سياسية

حين يتقترح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن يقوم المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات بالتمويل استناداً إلى معايير مهنية وليست سياسية، فهم لا يتظاهرون بأنهم هم أو المانحين ليس لديهم أجندة سياسية. لكن، حين يتعلق الأمر بالمجتمع المدني المهني - المنظمات الأهلية التي تخدم المجتمعات المحلية – فلا ينبغي أن تكن وجهات النظر السياسية عاملاً: إما للمانح في اختيار متلقي المنح أو للمنظمات الأهلية متلقي المنح في اختيار المستفيدين. وبعبارة أخرى، لا يجب أن تؤثر الآراء السياسية لموظفي أو مجلس إدارة منظمة أهلية على استعداد المانح لتمويل أنشطتها إذا كانت الأنشطة مهنية وتلبي احتياجات المجتمع المحلي بغض النظر عن الانتماء السياسي.

لسوء الحظ، كثيراً ما يطلب المانحين أن تستخدم المنظمات الأهلية المعايير السياسية عند اختيار المستفيدين، وبالتالي يعززون التمييز من قبل المجتمع المدني الفلسطيني ضد شعبه. للأسف، من الممكن أن يفرض هذا النوع من التمييز في قوانين البلد المانح. هذا التمييز في المساعدات يشجع الصراعات داخل الطوائف ويتناقض مع مبادئ النزاهة والحياد.

لذا ما الذي يمكن عمله؟ حين تتطلب السياسات أن يقوم المانحين، أو الجهات العاملة على تقديم المساعدات الدولية أو السكان المحليين بالتمييز على أساس الآراء السياسية، يجب أن ترفض الجهات العاملة على تقديم المساعدات (الدولية أو الفلسطينية) الانصياع. الانتماء السياسي لا يعطي، في حد ذاته، فكرة عن نوعية عمل المنظمة بالنيابة عن المجتمعات المحلية. الامتثال لهذه السياسات يفضح نوايا السياسة الخارجية للمساعدات ("نحن نمول الناس الذين يروجون أهدافنا السياسية في المنطقة.")

ومن الواضح أن أي منظمة، دولية أو محلية، تعتمد على هذا النوع من التمويل المقيد سياسياً ستواجه صعوبة كبيرة في هذا الموقف، ولن يكون لرفضها تأثير ما لم تتخذ الجهات العاملة على تقديم المساعدات موقفاً جماعياً ضد قرارات التمويل ذات الدوافع السياسية. ويمكن لمقاطعة حقيقية أن تحدث فرقاً. في غضون ذلك، يمكن للجهات العاملة في المساعدات أن تسعى إلى تقليل اعتمادها على مصادر التمويل الغير سليمة من خلال تعبئة العمل الخيري من الأفراد والمؤسسات الهادفة للتغيير الاجتماعي. وبعبارة أخرى، فإن اعتماد الجهات المانحة (وليس فقط اعتماد المجتمعات المحلية) على المساعدات المنوطة سياسياً هو جزء من المشكلة المنهجية التي يجب التصدي لها.

جعل عملية المساعدات أكثر يسراً وأقل إرهاقاً

ليس من المستغرب أن من بين مقترحات المجتمع المدني هو أن يقوم المانحين والجهات العاملة على تقديم المساعدات بجعل عملية المساعدات أكثر يسراً وأقل إرهاقاً. لسوء الحظ، العديد من المانحين لديهم نقص في الموظفين ويجب أن يطلبوا من المتقدمين القيام بالعمل الذي ليس لديهم القدرة على القيام به بأنفسهم (مثلاً، قراءة المقترحات باللغة العربية، وتقديم نسخ متعددة، الخ).

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- توظيف مترجمين بحيث يمكن للمتقدمين تقديم الطلبات في لغتهم أو توظيف المتحدثين باللغة العربية كمنسقين. بدلاً من ذلك، ممكن تسديد تكلفة ترجمة طلبات المتقدمين إلى اللغة الإنجليزية.
- توظيف موظفين إداريين لعمل نسخ من الطلبات، إذا لزم الأمر، وتقليل الأعباء الإدارية عموماً على المتقدمين من خلال توفير الخدمات لهم.
- الإعلان عن وجود (ومعايير) المنح في اللغة العربية، ومن خلال الشبكات ووسائل الإعلام التي يستخدمها المجتمع المحلي.
- قبول الميزانيات والتقارير المالية بالعملات المحلية.
- الرد في أسرع وقت ممكن على طلبات المنح. إن الفترة الفاصلة بين تقديم الطلب واستجابة المانحين ممكن أن تكون مرهقة للمتقدمين. فهم لا يعلمون إن كان ينبغي أن يخططوا (أم لا) لتلقي الأموال وإذا كانت يجب أن يتقدموا (أم لا) بطلبات من أماكن أخرى للحصول على تمويل لهذا النشاط. استجابة سريعة تؤدي إلى تخفيض عبء عملية التمويل على المتقدمين.

تمكين الاستدامة من خلال تمويل أطول وأكثر مرونة

كثيراً ما يساء فهم الفلسطينين بأنهم يشكوا أنه لا يوجد ما يكفي من الأموال في شكل منح. على العكس من ذلك، فقد اعترض المشاركون في ورشة العمل ليس على مبلغ التمويل، ولكن على القيود الصارمة المفروضة على استخدام الأموال، وهي قيود تقلل من قيمة المساعدات. يقترح المجتمع المحلي الفلسطيني أن يقوم المانحون والجهات العاملة على تقديم المساعدات بتمكين الاستدامة من خلال تمويل أطول وأكثر مرونة.

هل تشعر بالأمان إذا فرغ حسابك المصرفي في نهاية كل عام ولم تكن تعرف ما إذا كان المزيد من المال قادم؟ رغم ذلك، يطلب المانحين أن يكون رصيد مجموعات المجتمع المدني في البنك صفرًا في نهاية كل مشروع، ما يؤدي إلى التركيز على الحصول على مزيد من التمويل بدلاً من خدمة مجتمعاتهم. إذا تم تخصيص كل دولار من التمويل الخاص بك، فهل تشعر بالأمان الكافي للاستثمار في التدريب، والتفكير الاستراتيجي، أو الابتكار؟ أو هل تقضي العام في محاولة لجمع الأموال لضمان بقاءك في العام القادم؟ هذا هو، بطبيعة الحال، ما تفعله منظمات المجتمع المدني نتيجة للحاجة إلى انفاق جميع أموال المشروع بحلول نهاية مدته، أو إعادتها.

يجب التخلي عن تمويل المشاريع، أي الأموال للأنشطة التي غالباً ما تُخلق على وجه التحديد لغرض الحصول على التمويل، لصالح تمويل البرامج الذي يتماشى مع المصالح طويلة الأمد والتزامات المجتمعات المحلية. إضافة إلى ذلك، يجب إتاحة أموال التشغيل دون قيود لتمكين منظمات المجتمع المدني أن تنمو وتصبح مستدامة.

أيضاً، لا ينبغي أن يكون التمويل على دورات قصيرة أو أن يكون دعماً لمرة واحدة. يجب أن يلتزم المانحون بدعم منظمات المجتمع المدني لمدة طويلة بما فيه الكفاية كي يكون لمتلقي المنح فرصة للنجاح وإضفاء الطابع المؤسسي. وبعبارة أخرى، على دورات التمويل أن تستجيب للواقع المحلي على الأرض بدلاً من الدورات البيروقراطية أو السياسية في البلدان المانحة.

علاوة على ذلك، في حين أن مفهوم "المساهمة المحلية" منطقي (الناس لديهم ملكية أكثر للأنشطة التي يساهمون بها بمواردهم الخاصة)، فإن مجموع جداول الأعمال المفروضة، وقيود التمويل والمساهمات المحلية غالباً ما يؤدي إلى حالة يجري فيها تذبذب الأموال. على سبيل المثال، لنفترض أن على السكان المحليين المساهمة بنسبة 10٪ لكنهم لا يملكون المال بحيث يتوقف المشروع. وهناك أيضاً حالات التي يدعم السكان المحليين فيها نفايات المشروع الممول، على سبيل المثال، عندما يتم منح مؤسسة معينة الأثاث المكتبي دون مقابل، لكن عليها أن تدفع الإيجار لتخزينه.

من ناحية أخرى، حين يدفع المانحون جميع النفقات، قد يشعر أفراد المجتمع المحلي باستحقاق، وسلبية، ويقومون بتخريب المشاريع في مجتمعهم التي لا يستفيدون شخصياً منها.

ماذا على الجهة العاملة في المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- يجعل التمويل أطول، وقابلاً للتجديد، وأقل تقييداً.
- يجعل من الأسهل والأسرع لمتلقي المنح الحصول على موافقة لإجراء تغييرات في خطة المشروع وميزانيته.
- يستثمر في قدرات الممنوحين والاستدامة (مثلاً، تدريب الموظفين) وليس فقط "المخرجات" التي لها عدد كبير من المستفيدين.

الاستثمار في القدرات المحلية، وليس في المنظمات الأهلية الدولية على حساب الفلسطينيين

مفهوم الاستثمار في مؤسسات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني يأتي مرة أخرى ضمن اقتراح المجموعات أن يستثمر المانحون والجهات العاملة على تقديم المساعدات في القدرات المحلية، وليس في المنظمات الأهلية الدولية على حساب الفلسطينيين.

مرة وأخرى، يدّعي المانحون أن للمنظمات الأهلية الدولية قدرة أعلى من المنظمات الأهلية المحلية لأن لديهم المزيد من الموظفين المؤهلين، مرافق أفضل، وخبرة أطول في إدارة مشاريع التنمية الكبيرة والمعقدة. هناك حقيقة في هذا الادعاء، ولكن يجب أن نتساءل عما إذا كانت سياسات المانحين نفسها مسؤولة جزئياً. فللمانحون يسمون بالنفقات العامة العالية للمنظمات الأهلية الدولية، ما يمكنها من النمو وبناء القدرات. ويسمح المانحون أيضاً للمنظمات الأهلية الدولية بدفع رواتب لموظفيها بقيمة اثنين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف معدلات المرتبات المحلية. هل يمكن أن المانحين يعطون المشروع تلو الآخر للمنظمات الأهلية الدولية، ويمكنوها من تطوير خبرة طويلة وعميقة بينما يكافح مؤسسات المجتمع المدني المحلي للحصول على الأموال الشحيحة، ما يكرس الفجوة بين قدرة المنظمات الأهلية الدولية وتلك المحلية؟

والحقيقة هي أنه ينبغي التدقيق في دور المنظمات الأهلية الدولية. حين توفر الخدمات التي لا يستطيع الفلسطينيون أو لا يريدون توفيرها، فهناك حاجة إليها. لكن بقدر ما تتنافس مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي، وتشوه السوق بالنسبة للموظفين والمستفيدين، وتبني قدراتها الذاتية واستدامتها على حساب مؤسسات المجتمع المدني المحلي، فإنها بحاجة للمساءلة.

ماذا على الجهة العاملة على تقديم المساعدات أن تفعل؟ هنا بعض الأفكار:

- استثمر في منظمات مؤسسات المجتمع المدني المحلي كلما أمكن ذلك.
- عند قيامك بتمويل منظمة أهلية دولية تعمل محلياً، تأكد من أنها تضيف قيمة للمستفيدين وللمشروع، وليس فقط لك.
- اجعل المنظمات الأهلية الدولية مسؤولة عن متابعة الأولويات المحلية.
- لا تمكن المنظمات الأهلية الدولية من تبيد الأموال التي خصصت للتنمية الفلسطينية. خذ بعين الاعتبار كيفية تعريف السكان المحليين "النفقات".

تغيير الخطاب، وإشراك الأفكار

يقوم هذا التقرير بالتحدي البناء للخطابات والممارسات الحالية. وهو يضع الأولوية في احترام حقوق المستفيدين من المساعدات في تقرير المصير – والذي بدوره تكون "التنمية" مستحيلة. علاوة على ذلك، على النحو المقترح في المقدمة، فإن فلسطين تعرض دراسة حالة للتعليم، بإمكانها أن تعطي الدافع لنموذج جديد من شأنه أن يفيد جهود التنمية في المجتمعات الأخرى التي تعتمد على المساعدات. لهذه الأسباب، يستحق التقرير التفكير فيه بعمق.

لكن التقرير مجرد بداية. هناك حاجة إلى أكثر بكثير من التأمل الذاتي من جانب المجتمع المدني الفلسطيني؛ وكذلك حاجة إلى أكثر بكثير من التأمل الذاتي من جانب الجهات العاملة على تقديم المساعدات الدولية. عندئذ فقط، يمكن تحدي اختلال توازن القوى بين "المانح" و "المتلقي" وتحويله إلى شراكة جديدة تعترف بالأهداف المتبادلة والترابط بين الجهات العاملة على تقديم المساعدات ومتلقي المساعدات.

قد تكون عدم المساواة مقعدة بسبب عدم وجود اتفاق حول معنى "المساعدات" في المقام الأول، ومن هو الذي يقرر ما إذا كانت المساعدات مفيدة أم لا. أحياناً يبدو أن المانحين يهرفون "المساعدات الجيدة" وفقاً لممارساتهم الخاصة في تصوّر وتوزيع وإعطاء التقارير عن توزيع المساعدات (فاعلية المساعدات). وهم يفعلون ذلك دون

الإشارة إلى نتائج المساعدات (فعالية التنمية). هذا مشابه للأطباء الذين يقيّمون كونهم "طبيب جيد" وفقاً لمعرفة ومهارات الطبيب، بدلاً من صحة ورفاه مرضاهم.

أليس من المنطقي أنه إذا كان من المفترض أن تكون "المساعدات" "مفيدة"، فإن المستفيدين المستهدفين ينبغي أن يكونوا الجهة التي تقرر مدى فائدة هذه المساعدات؟

خاتمة: الخطوات المقبلة في المطالبة بالحقوق

تعتزم مؤسسة دالية أن يكون لهذا التقرير تأثير مفيد، وأن يكون الحافز لبدء عملية التأمل الذاتي والحوار.

ولهذه الغاية، نتصور الخطوات التالية:

- إرسال التقرير إلى المشاركين في ورشات العمل لضمان أنه يعكس، بقدر الإمكان، المشاعر التي أعرب عنها في ورشات العمل.
 - إرسال التقرير إلى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على نطاق أوسع من أجل التحقق من صحة النتائج وتعميقها. ينبغي أن يتم ذلك عن طريق الاجتماعات العامة واستخدام وسائل الإعلام.
 - إرسال التقرير بشكل انتقائي للمانحين الدوليين (إطلاق محدود) من أجل الحصول على ردود فعل بشأن الأفكار وطريقة عرضها.
 - تعديل التقرير لإدراج الملاحظات. نشر التقرير على نطاق واسع باللغتين العربية والانجليزية.
 - الجمع بين ائتلاف من مجموعات المجتمع المدني الفلسطيني والحلفاء الدوليين للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والعمل معاً لاقتراح عمليات وآليات لإصلاح نظام المساعدات في فلسطين.
 - المشاركة البناءة مع المانحين الدوليين والجهات العاملة على تقديم المساعدات في فلسطين لحشد التأييد للتغييرات في عمليات المساعدات والدعم لآليات المساءلة.
 - البناء على والمساهمة في الخطابات الدولية ذات الصلة بالمساعدات، بما في ذلك عن طريق المساهمة في المنتدى رفيع المستوى بشأن فعالية المساعدات في كوريا في 2011، وتبادل الأفكار مع المجتمعات المدنية التي تعتمد على المساعدات في الجنوب العالمي ومنظمات الدعوة في الشمال العالمي.
- شارك عن طريق الاتصال بسعيدة موسى، المديرية التنفيذية، مؤسسة دالية في رام الله على +970-2-298-9121 أو saeedam@dalia.ps.